الساحل المغربي

بيئة و تنمية

أكتوبر 2001

فهرس

تقديم

خصائص الساحل المغربي

تأثير الأنشطة البشرية على الساحل المغربي

نزاعات بيئية وذات مصالح بالمناطق الساحلية

الشواطئ الوطنية

تدبير مندمج للساحل المغربي

تقديم

إن قطاع البيئة التابع لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة اعتمد في برنامج عمله للمحافظة على البيئة خطة عمل مستمرة ودائمة حول الساحل تتمحور حول عنصر هام وهو نظافة الشواطئ.

ويبرر هذا الانشغال بالضغط البشري الذي تتعرض له هذه الشواطئ وللدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني وفي مجال الأنشطة الصيفية. ومن جهة أخرى فإن الشواطئ تشكل وسطا طبيعيا يمكن أن يتعرض إلى تغييرات جذرية إن لم نأخذ بعين الاعتبار معادلة التنمية والمحافظة على البيئة.

وفي هذا الإطار أعد قطاع البيئة لصيف 2001 دراسة حول الجودة الميكروبيولوجية لمياه أهم شواطئ المملكة ودراسة أخرى حول تقييم حالة البنيات التحتية لهذه الشواطئ.

تقدم هذه الوثيقة نتائج هذه الدراسة وكذلك حالة البنيات التحتية للشواطئ الوطنية وذلك لتحسيس جميع المستعملين على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي للأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في استغلال وتدبير هذا المجال الحساس.

وتبين كذلك الخصائص الجيومورفولوجية والديموغرافية والبيئية للساحل المغربي. وتتطرق لجميع المشاكل الخاصة بالنزاعات ذات المنفعة البيئية واستغلال المناطق الساحلية وخاصة المناطق الشاطئية ذات الصبغة السياحية, كما تثير مؤشرات الضغط وحالة المواقع والتدابير المتخذة والواجب اتخاذها في المجال البيئي.

كما تركز على مختلف العمليات التي قام بها قطاع البيئة والإستراتيجية المتخذة على المدى القصير والمتوسط والبعيد والمتعلقة بتدبير الموارد الساحلية للتنمية المستدامة.

هذه الوثيقة موجهة كذلك للفاعلين المحليين على مستوى 13 جهة ساحلية، وهي بمثابة خطوة أخرى لتفعيل الشراكة مع مختلف الجهات في إطار استراتيجية مندمجة تضم كل الفاعلين الاجتماعيين

والاقتصاديين والهيآت المحلية. – مذكرة 21 محلية – بهـــــــذه المـــــــناطق الحساســـــــة.

وهي في اعتقادنا الوسيلة الناجعة لحل المشاكل العالقة

محمد اليازغي

الوزير المكلف بإعداد الترابب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة

مقدمة

يتوفر المغرب على شريط ساحلي يمتد على واجهتين، المحيط الأطلسي (3000 كلم) والبحر الأبيض المتوسط (500 كلم)، وتعتبر هذه المنطقة قطبا يجذب أهم الأنشطة السوسيو اقتصادية ذات أهمية وطنية. و يتميز هذا الشريط الساحلي بضغط ديموغرافي و اقتصادي وله دور كبير في إعداد وتهيئة التراب الوطني.

وتتنوع السواحل بصفة جذرية من منطقة إلى أخرى حسب نوعية التربة الجيولوجية و الإنكسارات والمؤشرات الدينامية التي تبرز أو تعري المناطق الساحلية. تمتد الأجراف الساحلية نسبيا في الواجهة المتوسطية، في حين أن السواحل التراكمية (الشواطئ الرملية والحصية، والكثبان الساحلية، المستنقعات، السبخات ومصب الأنهار) ممثلة بصفة واسعة بجانب السطيح المغربي في الواجهة الأطلسية بعكس المناطق اليابسة حيث يتميز الساحل غالبا بالكثافة السكانية وانتشار العمران.

النمو الديمغرافي المسجل في هذا المجال مصحوب بعدة عوامل ذات انعكاسات سلبية تتميز باكتساح الشريط الساحلي من خلال تعدد المشاريع: المشاريع السياحية، النمو والتكاثر الذي يشهده العمران الثانوي و البنيات التحتية والمعدات و تكثيف الأنشطة الفلاحية و الصناعات واستغلال الرمال.

يتوفر هذا الساحل أيضا على أهم شبكة مائية بالبلاد تتكون من حوض لوكوس و حوض سبو و حوض أبي رقراق و حوض أم الربيع و حوض تانسيفت وحوض سوس ماسة، والتي ساهمت في تنمية الفلاحة السقوية.

إن أهمية هذا الساحل تكمن أيضا في توفره على عدد من المواقع ذات أهمية ايكولوجية كبرى، ويتعلق الأمر بالخصوص: غابة المعمورة (قرب مدينة الرباط)، أشجار الأركان (Arganier) الموجودة بالصويرة وأكادير، بحيرات ذات أهمية دولية نذكر منها: المرجة الزرقاء وسيدي بوغابة (قرب القنيطرة)، الوليدية (قرب الجديدة)، اخنيفيس (شمال طرفاية)، ومصب واد ماسة جنوب أكادير.

تأثير الأنشطة البشرية على الساحل المغربي

الأنشطة الحضرية:

تتمثل مصادر التأثير الكبير الذي تسببه التنمية الحضرية على البيئة في النمو الديمغرافي السريع و انتشار ظاهرة التمدن المتمثلة في التكتل الكبير في كل التجمعات الحضرية، النقل، إحتلال المناطق الحضرية المتعرضة باستمرار لانجراف التربة والفياضانات والكوارث الطبيعية مما أدى إلى تدهور البيئة بصفة عامة.

و تتمثل الأسباب الرئيسية التي تنتج عنها هذه التأثيرات في:

-الفقر؛

- تفاقم التلوث البيولوجي و الفيزيائي والكيميائي للهواء والماء والتربة بسبب التنمية و التدبير الغير المعقلن للنفايات الصناعية والمنزلية،

- النقص في الموارد البشرية و البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمدن.

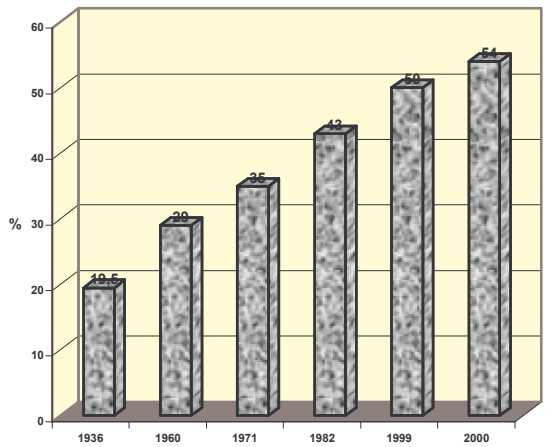

يعرف الساحل الأطلنتي المغربي زيادة كبيرة في ساكنته منذ بداية القرن العشرين. وكانت تمثل في بداية الأمر 19.4 % سنة 1936، وتحولت إلى 29 % (1960)، وإلى 35 % (1971) وإلى 42.8 % سنة 1982، و49.8 % (1999) و54 % في سنة 2000 .

وازداد مؤشر التكاثر بنسبة 5 % في المدن خلال المدة الممتدة بين 1982 و 1992. وتعتبر ولايتا الدارالبيضاء والرباط – سلا الأكثر كثافة بنسبة 62% من ساكنة المنطقة الساحلية الأطلنتية لسنة 1992.

لقد صارت ساكنة ساحل البحر المتوسط في وثيرة تكاثر مطردة بنسبة 2.3% مقارنة مع النسبة المسجلة على الصعيد الوطني (2.1 %).

وقد سجل هذا التطور بصفة واضحة عند سكان المدن خلال المدة الممتدة ما بين 1982 و 1994 ب 4,1% كنسبة نمو سنوية مقارنة مع نسبة ساكنة المدن على الصعيد الوطني والمحددة في 3,6%.

في حين يتكتل ثلثي سكان مدن الساحل المتوسطي في مدن طنجة، تطوان، وجدة و الناضور.

الأنشطة الاقتصادية :

يلعب الساحل الأطلنتي دورا هاما في الإقتصاد الوطني و ذلك نظرا لثقله الديمغرافي، و مهمته في تدبير التراب الوطني و يكمن هذا التكتل في :

61% من سكان المدن الكبرى؛
80% من الصناعات المستقرة؛
67% من القيمة المضافة؛
53% من القدرات السياحية؛
92% من التجارة الخارجية.

و يعتبر التحول الطارئ في الأنشطة الاقتصادية من أحد الأسباب الرئيسية في التدهور البيئي نتيجة لعامل الهجرة الكبير إلى الساحل، و المصحوب باختلال في التوازن ما بين العاملين الاقتصادي و الديمغرافي.

1 – النشاط الصناعي:

يحتل القطاع الصناعي مكانة كبيرة في الاقتصاد الوطني كما أنه يعتبر من أهم القطاعات التي يمكن أن توفر أكبر عدد من مناصب الشغل.

وتوجد أهم الأنشطة الصناعية على الساحل الأطلنتي وخاصة بالمنطقة الواقعة بين القنيطرة وآسفي.

كما تتجمع 77 % من الوحدات الصناعية و 80 % من اليد العاملة في الساحل الأطلنتي (حسب إحصائيات 1990) خاصة في المحيطات الحضرية و تستوعب الواجهة الأطلنتية 78 % من مجموع المشاريع الصناعية التي أنجزت بالمغرب، ويعتبر خط آسفي القنيطرة المجال الأساسي والرائد للصناعة الوطنية، وقد جذبت هذه المنطقة ثلثي الاستثمارات الصناعية في الفترة ما بين 1965-1985 وساهمت بنسبة 55% من الاستثمارات في سنة 1990. وتجدر الإشارة إلى أن المدن التي تحتوي على موانئ هي التي تقوي النسيج الصناعي.

أما على مستوى البحر الأبيض المتوسط فإن مناطق طنجة والناظور تمثل قطبي المنطقة من الناحية الصناعية وتوجد بها صناعة الحديد والصلب، والنسيج، و صناعة الملابس وكذلك الصناعات الصغرى والمتوسطة.وقد دعمت الاستثمارات بالمنطقة بعد خلق ميناء بني أنصار والمنطقة الحرة بطنجة.وقد سجل معدل تنمية التشغيل السنوي ما بين 1982–1990 3.9 %وهذا ناتج عن إعادة تهيئة الأنشطة الصناعية في المنطقة لفائدة مدينة طنجة التي تحتل مركزا اقتصاديا مهما بعد الدارالبيضاء.

هذا، وتقذف بمجاري المياه سنويا ما يقرب 68 ألف طن من المواد المؤكسدة (tMO) في حين تستقبل الأرض ما يناهز 50 ألف طن سنويا من هذه المواد، وتتسرب كميات مهمة من هذا التلوث إلى باطن الأرض مما ينتج عنه أضرار جسيمة بالمياه الجوفية وفي بعض الأحيان بالمياه الساحلية.

2 – النقل البحري:

يعد النقل البحري من سواعد الاقتصاد الخارجي كما يعتبر أحد أهم وأخطر التلوثات التي يمكن أن تدهور حالة الساحل وخاصة البواخر حاملات النفط والمواد الخطرة.

- إن الخط البحري الأطلنتي يستوعب ما يقرب 265 باخرة في اليوم كما يعرف نفس الخط ملاحة يومية لحاملات البترول بمعدل مليون طن.
- الخط البحري المتوسطي يستوعب 200 باخرة في اليوم التي تعبر مضيق جبل طارق.
- سدس الملاحة التجارية بالمغرب تتكون من حاملات المواد الكيميائية ومواد أخرى سامة.

3 – الصيد البحري:

سجل قطاع الصيد البحري نتائج مشجعة منذ سنة 1980، كما بلغ المنتوج البحري 551 ألف طن منذ سنة 1990 مسجلا بذلك نسبة نمو تقدر ب 5.5 % خلال 11 سنة الأخيرة.

منذ سنة 1999 بلغ المنتوج المائي نسبة 755.450 طن بقيمة 4.85 مليار من الدرهم. وسيبقى الصيد البحري المهيمن الرئيسي على المنتوج ممثلا بذلك 82.4 % بالنسبة للوزن، في حين يمثل الصيد في أعالي البحار والأنشطة الساحلية الأخرى على التوالي 16.6 % و1 % .

ويعتبر الساحل الأطلنتي الأكثر تجهيزا لبنياته التحتية فيما يتعلق بالموانئ من الساحل المتوسطي. وعلى طول الساحل المتوسطي تنتشر موانئ تقليدية صغيرة محاذية للموانئ الرئيسية (الناضور – الحسيمة – الجبهة – المضيق – طنجة).

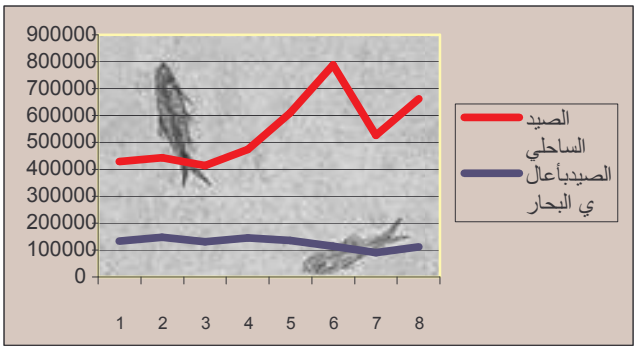

على المستوى الوطني، وفي السنوات العشر الأخيرة تضاءلت كميات الأسماك تدريجيا ويعزى هذا ليس فقط إلى الاعتداءات التي يعرفها الوسط البحري (التلوث – جرف الرمال ...) بل إلى طرق الصيد الغير المعقلنة (استعمال المتفجرات – الشباك الغير الملائمة ...) وكذا إلى الضغط الممارس على الأنواع الصغيرة من السمك ومراكب الصيد.

4 – النشاط السياحي:

يعتبر النشاط السياحي الساحلي من أهم الأنشطة السياحية في المغرب بحيث يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية في العقدين الأخيرين ويتجلى ذلك في الطلب الكبير على هذا النوع من السياحة على الصعيد الوطني مما أدى إلى انتشار المخيمات الصيفية وتكاثر المشاريع السياحية والفندقية في المناطق المحادية للتجمعات السكنية الساحلية.

يعتبر الساحل الأطلنتي ذا أهمية كبرى من الناحية السياحية مقارنة مع الساحل المتوسطي بحيث يحتوي على 50 % من القدرات الفندقية وأهم أقطابه السياحية أكادير الدارالبيضاء. كما يتميز كذلك بأهمية التشغيل في الميدان السياحي وذلك بنسبة 54 % من التشغيل العام.

لقد تم تدبير خمس مناطق سنة 1965 منها ثلاثة على الساحل المتوسطي (طنجة، تطوان والحسيمة). وقد انتظر طويلا حتى سنة 1980 لتبرز عدة مشاريع سياحية. وتتركز 80 % من المشاريع على الجهة الغربية من الساحل المتوسطي.

وتتطلب هذه الدينامية الجديدة جهدا خاصا يترجم تطلعات المنطقة من الناحية السياحية كي تبلغ الهدف الرائد لعملية التنمية والإنتاج الشامل للمنطقة على العالم الخارجي.

هذا، وتعتبر عمليات التهيئة السياحية أحد أهم الأنشطة المؤدية إلى انتشار ظاهرة العمران وزحفها على السواحل مكونة بذلك حاجزا لا منتهيا من الإسمنت اتجاه الساحل مشوهة جماليته ويحول دون الوصول إلى المجال البحري العمومي.

ومن أهم العوامل الرئيسية لهذا التدهور نذكر:

- قذف المياه المستعملة من التجمعات الفندقية والسياحية في مجاري المياه والوديان القريبة أو مباشرة في البحر.
- الخصخصة التدريجية للساحل أدت إلى ظهور تجمعات سكنية خاصة.

نزاعات بيئية وذات مصالح بالمناطق الساحلية

الإطار القانوني:

إن الساحل المغربي يبقى مجالا غير مقنن ولا يحضى بأية حماية قانونية، وذلك لغياب نص خاص بتدبير وحماية الساحل. ماعدا دورية الوزير الأول لسنة 1964 والتي بمقتضاها أحدثت لجنة وزارية أنيطت بها مهمة تحديد سياسة إعداد التجهيزات السياحية.

فيما يخص التشريع المتعلق بالساحل، لا يوجد قانون خاص بالمناطق الساحلية، بل هناك عدة مقتضيات متعلقة بالساحل مشتتة على عدة قوانين ومراسيم. وتتميز هذه المقتضيات بالقدم وتوفرها على ثغرات.

ولمواجهة هذا الفراغ القانوني والتنظيمي للساحل قام قطاع البيئة بإعداد مشروع قانون خاص بحماية الساحل في إطار التنمية المستديمة. ويهدف هذا المشروع إلى:

المحافظة على المناطق الساحلية؛
تحفيز الأنشطة التي لها علاقة وطيدة بالساحل؛
تشجيع تهيئة المناطق الساحلية وتنمية الموارد البحرية؛
تطبيع المؤهلات للمتدخلين في المجال الساحلي.

ويرتكز هذا المشروع حول ثلاثة محاور:

المحافظة على التوازنات الطبيعية وحماية المواقع؛
المحافظة على الأنشطة الاقتصادية وتنميتها؛
تنمية المناطق الساحلية بتفعيل الأنشطة الفلاحية والصناعية والسياحية.

وعلى الصعيد الدولي هناك عدة اتفاقيات تتعلق بالبحر والساحل تمت الموافقة عليها، وقد صادق المغرب على عدد كبير منها.

نزاعات بالجهات الساحلية:

نظرا لكون الجهات الساحلية المغربية تستقطب عددا كبيرا من السكان منذ عدة سنوات أكثر من المناطق الداخلية، فإن المنافسة تبقى محتدة من أجل استعمال الموارد الساحلية والمجال الساحلي.

ويمكن عرض هذه النزاعات المتعلقة بالساحل كالتالي:

- استعمال الساحل لبعض الأنشطة كموانئ الترفيه التي تتطلب مواقع خاصة تجمع بين البحر واليابسة.
- الاستعمالات التي لا يمكن الجمع بينها كالأنشطة الترفيهية والتربية المائية في المناطق المائية.
- الملكية الخاصة التي تحول دون الاستعمال العمومي لثروات الساحل والوصول إلى هذا الأخير.

- أهداف المحافظة على الساحل على المدى البعيد التي تتعارض مع المصالح الاقتصادية.
- توفر تجهيزات أساسية للحفاظ على البيئة مطابقة لمستوى التنمية الاقتصادية.

إن الاستغلال المستدام للثروات يتأثر حاليا بمجوعة من العوامل الطبيعية (التغيرات المناخية) أو المحدثة من طرف الإنسان (المشاريع الكبرى للتنمية).

تأثير الأنشطة الإقتصادية على ثروات الساحل:

نزاعات بين الأنشطة والمحافظة على البيئة:

أ. تلوث البحر:

يمكن للأضرار الناجمة عن التلوث البحري أن تؤثر على ص حة السكان المحليين وعلى جذب السياح والترفيه، وإحداث اختلالات في التوازنات البيئية البحرية، والتقليص من عائدات الصيد والتربية المائية ومن قيمة العقار السياحي، لكن بفضل وقاية ملائمة أو جمع ومعالجة جميع النفايات يمكن تقليص مستوى هذا التلوث.

ب. تلوث المياه العذبة

تلوث المياه العذبة بنفس مصادر التلوث الأرضي التي تلوث بها مياه البحر وبمصادر أخرى فلاحية أو عن طريق تسرب مياه البحر في الفرشة المائية للساحل.

ج. تلوث الهواء

إن تلوث الهواء من جراء الأنشطة الصناعية وإنتاج الطاقة والنقل والتجهيزات المتعلقة بالتدفئة يتم بواسطة انبعاثات الغازات والروائح، وفي بعض الأحيان يتكون سحاب ملوث نتيجة للتفاعل الكيميائي.

وتشتكي بعض الجهات الساحلية من تمركز مرتفع لمصادر التلوث، كما هو الشأن بالنسبة للجزء الساحلي بين المحمدية وآسفي الذي يحتوي على ما يناهز 80 % من الوحدات الصناعية،

في حين تتعرض باقي الجهات إلى سحب محملة بمواد كيماوية خطرة.

د. اختفاء الموارد البحرية
نتيجة للأضرار التي تلحق بهذه الموارد بسبب الاستغلال المفرط للمجال.

ه. اختفاء مواقع ذات أهمية بيولوجية:
تتضمن هذه المواقع (علاوة على المناطق الرطبة) الأودية، والغابات، والهضاب الرملية، والأجراف الصخرية البحرية. ويمكن للتطور العمراني والسياحي والصناعي أو غيره أن يحدث اختلالات في خاصيات هذه المواقع عن طريق عمليات الكسح أو البنايات العشوائية.

م. اختفاء المواقع التاريخية:
يمكن للمواقع التاريخية والأثرية أن تتعرض للضياع لا سيما بواسطة الهدم إذا لم تعرف قيمتها الحقيقية أو إذا كانت قيمتها العقارية جد مرتفعة أو عند انعدام وسائل الصيانة.

- الإستعمال العمومي للمجال والموارد:
تعتبر عملية الحد من الإستعمال العمومي للمجال والموارد الساحلية وسيلة فعالة للحفاظ على البيئة رغم أنه يترتب عنها بعض التكاليف الإضافية خصوصا عندما يتعلق الأمر ببعض المناطق الهشة.

- التفاعلات ما بين أوجه استعمال الساحل، وتأثير الأنشطة على الموارد:
يبين الجدول الآتي بصفة مدققة التفاعلات الجوهرية التي يمكن أن تكون لها دلالة في الجهات الساحلية ، وتبين الأسهم الاتجاه الذي يمكن أن تسير فيه هذه التفاعلات. وهكذا يمكن للأنشطة أن تؤثر على الموارد كما يمكن لبعض الموارد المتضررة أن تحد من الأنشطة أو أكثر من ذلك يمكن للتفاعلات أن تسير في الاتجاهين.

ك. التغيرات المناخية:
حسب ما جاء في الإجماع العلمي الدولي، فإن الغازات الدفيئة (Co2, CH4, No2, CFC التي تنتجها الأنشطة البشرية قد جمعت في الجو "l'atmosphère" إلى مستوى يكفي لإحداث تغيرات مناخية.

إن تجمع هذه الغازات خلال 100 سنة الأخيرة يمكن أن تكون السبب في ارتفاع مستوى الحرارة ما بين 0,4 و 1,1وحدة حرارية.

وتشير كل التوقعات إلى ارتفاع هذه النسب لتبلغ 1.5 و 4.0 وحدة حرارية ما بين العشرين والثلاثين سنة المقبلة.

ومن أهم نتائج هذا الارتفاع العام ارتفاع مستوى البحر الناتج عن ذوبان الثلوج وارتفاع حرارة المحيطات. ومعروف أنه خلال هذه الفترة التاريخية

ارتفع مستوى البحر بنسبة 0.5 و 1.5 سنتم في السنة.

وتشير جميع التكهنات إلى احتمال الارتفاع إلى نسبة تتراوح ما بين 13 و 39 سنتم حوالي سنة 2025 وما بين 24 و 52 في سنة 2050 . وسيدخل النشاط الباطني للأرض في تفاعل مع هذه التأثيرات.

ويمكن لارتفاع الحرارة والارتفاع العام لمستوى البحر أن يؤثر على المناطق الساحلية فيما يتعلق ب:

- حركة المياه السطحية والجوفية وأنظمة الأنهار؛
- حركة كميات المياه البحرية (الأمواج، التيارات البحرية، تعرية الساحل...)
- الأنظمة الإيكولوجية البحرية وعلاقاتها مع ارتفاع الحرارة وتعرضها لتغيرات مناخية قاسية؛
- التغيرات في وثيرة وقوة وقوع الكوارث الطبيعية (فيضانات وإعصارات)؛
- استغلال المجال الساحلي الذي سيصبح مرتبطا بارتفاع مستوى البحر؛
- تسرب مياه البحر إلى الفرشة المائية المحاذية للساحل؛
- صعوبات في التزود بالماء العذب خاصة في المناطق القروية؛
- تغيرات في قطاع الصيد والتربية المائية تبعا لتراجع مؤشرات التنوع البيولوجي؛
- الإنجراف السريع للساحل؛
- اختفاء الغطاء النباتي ؛
- حدوث اختلالات في بنية وتكوين التنوع البيولوجي.

أنشطة / تأثير	التعمير	السياحة	الصناعة	إنتاج الطاقة	الصيد / التربية المائية	النقل	الغابات	الفلاحة
التلوث البحري	↓	↓	←	←	↓	←	←	←
تلوث المياه	↓	↓	↓	↓	↓	←	↓	↓
تلوث الهواء	↓	↑	←	←		←	↑	←
انقراض الموارد البحرية	←	↓	↓	←	↓	←	←	←
اختفاء الأراضي	↓	↓	←	←		←	↑	←
تدهور الموارد الثقافية	←	↓	←	←		←		
عدم الولوج العمومي	←	↓	←	←	←	←		
تدهور التربة	←		←	←			↓	↓
الضوضاء	↓	↓	←	←		←		

يتوفر المغرب على 13 منطقة ساحلية أو ما يناهز 174 شاطئ صالح للسباحة، كما أن امتدادها على ما يربو 300 كلم جعلها قبلة لعدد مهم من المصطافين الذين يصل معدلهم السنوي إلى 2 ملايين مصطاف.

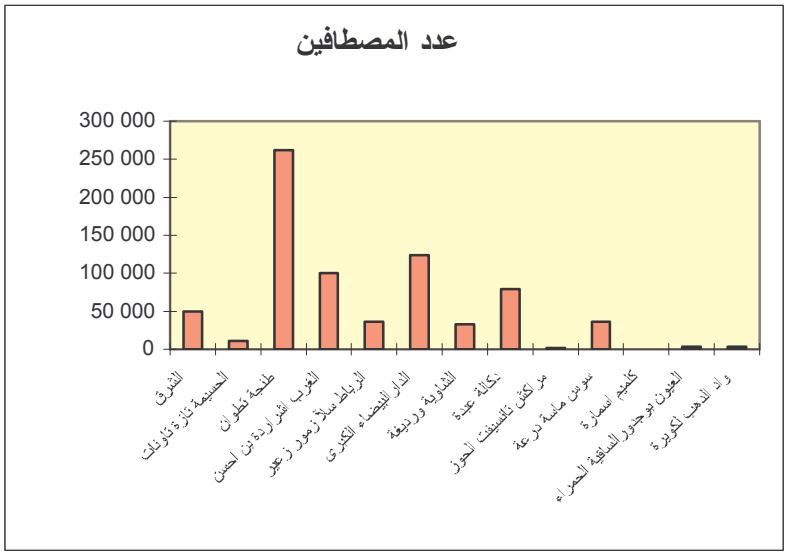

تعتبر البنيات التحتية الصحية (المراكز الصحية والحمامات) بالشواطئ التي قام بتفقدها قطاع البيئة غائبة، وحتى وإن وجدت فهي غير كافية وتعاني من عدم الإهتمام وغياب مصلحة الوقاية والنظافة.

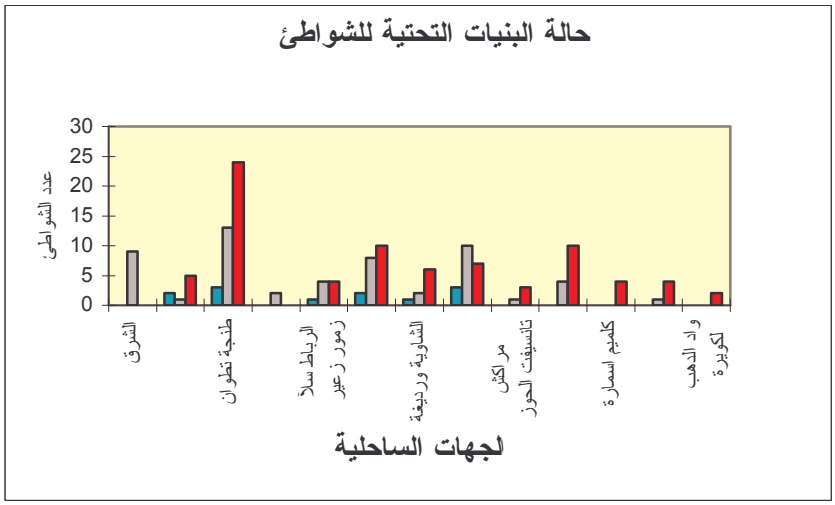

فيما يتعلق بالتطهير السائل، تستعمل المساكن المحاذية للشواطئ مطمورات (Fosses septiques) لا تستجيب للقوانين التنظيمية، فهي في أغلب الأحيان قديمة وبدائية، فهي عبارة عن حفر باطنية مملوءة بالأحجار الكلسية وتشكل بالتالي مصدر تلوث مياه السباحة وكذلك الرمال.

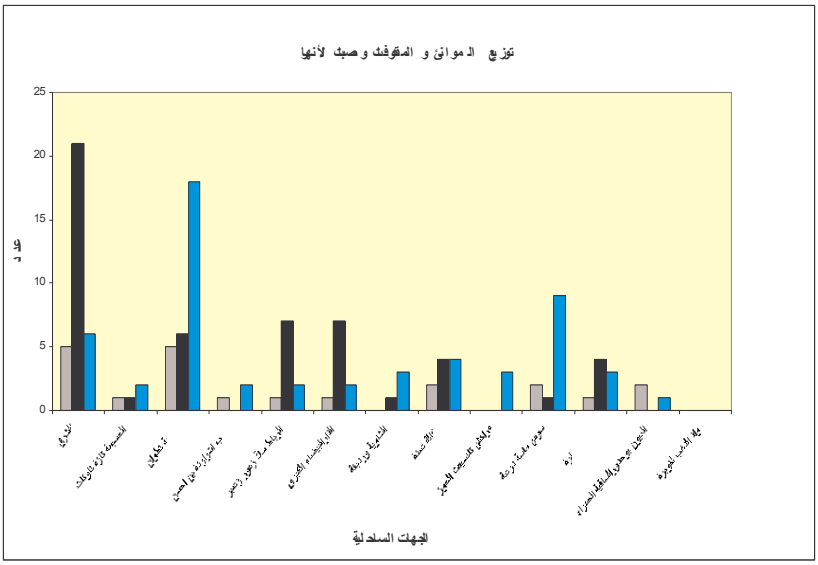

الانعكاسات المترتبة عن أنشطة الإنسان على حالة الشواطئ:

إن تأثير اكتساح الساحل في محيط يفتقر إلى وسائل تدبير وتسيير المناطق الساحلية وفي وجود فراغ قانوني، سمح بظهور عدة أنشطة تخل بتوازن الساحل الذي يعتبر من أشد الأوساط هشاشة، و خير مثال على ذلك هو استغلال الرمال المتزايد بسبب إكراهات ممارسة من بعض مصادر التلوث على هذه الشواطئ والتي يمكن عرضها كالتالي:

1. مصادر تلوث وتدهور حالة الشواطئ:

نظرا لهشاشة الساحل والشواطئ بصفة عامة، فهي معرضة لمصادر متعددة للتلوث التي تساهم في تدهور جودتها، ويمكن عرض هذه المصادر على النحو التالي:

- المياه المستعملة الحضرية (منزلية وصناعية)،
- نفايات صلبة (منزلية وصناعية)،
- التلوث الصادر عن اليابسة،
- الأنشطة الناتجة عن الموانئ،
- الملاحة البحرية،
- مصبات الأودية والأنهار،
- المشاريع الكبرى للتهيئة واستغلال المناطق الساحلية.

2. التطهير الصلب:

إن التنمية السوسيو اقتصادية والنمو الديموغرافي الذي يعرفه المغرب يواكبه ارتفاع في حجم النفايات الصلبة المنزلية والصناعية والإستشفائية، ويعتبر هذا نتيجة طبيعية لتعدد وتفاقم الآثار الوخيمة على صحة الإنسان والبيئة بصفة عامة.

ونجد هذه الحالة بكثرة في المراكز الحضرية الساحلية بصفة عامة والشواطئ بصفة خاصة والتي تتضاعف ساكنتها من 2 إلى 5 مرات, وخير دليل على ذلك مارتيل الجديدة وأكادير.

في كل الشواطئ تقريبا والمتواجدة في المدار الحضري فإن عملية جمع النفايات والنظافة تعتبر غير كافية نظرا للكميات الكبيرة للنفايات الصلبة الناتجة عن الضغط الكبير للمصطافين الشيء الذي حول هذه الشواطئ إلى مطارح للنفايات الصلبة.

إن النفايات المترتبة عن الأنشطة السياحية تتشكل من أكياس وقارورات بلاستيكية، وأخرى معدنية ومن نفايات عضوية.

تؤثر النفايات على نظافة الشواطئ وتبرز بشكل ملحوظ على المستوى الجمالي مما يؤدي إلى التلويث العضوي (Eutrophisation) لهذا الوسط.

3. النفايات السائلة والمطمورات (Fosses Sceptiques):

إن التحريات التي أفرزت عنها المعطيات المتعلقة بوجود أو عدم وجود مقذوفات أو مطمورات على مستوى بعض الشواطئ بينت أنه على طول 143 شاطئ 93 منها مجهزة بمطمورات و 20 منها معرضة مباشرة إلى المقذوفات الحضرية. وهذا يوضح بشكل جلي مدى تعرض هذه المواقع الساحلية لمصادر تلوث دائمة.

إن إفراغ الملفوظات(Effluents) مباشرة بالشواطئ وبدون أي معالجة مسبقة يهدد الشواطئ، مما يستدعي دائما وضع نظام لتسيير وتدبير السواحل يستجيب في نفس الوقت إلى المعايير البيئية وإلى التنمية المستديمة للجهة المتضررة.

باستثناء بعض الشواطئ التي تتوفر على شبكة تطهير جماعية (مارتيل) ومركبات سياحية (كبيلا، نادي البحر الأبيض المتوسط، الرأس الأسود) وعلى محطات لتصفية المياه المستعملة، هناك شواطئ مغربية أخرى مجهزة بمطمورات وآبار جافة.

4. استخراج الرمال:

تعرف حاليا المناطق الساحلية المحاذية لأكبر التجمعات السكنية تنمية حضرية هامة يواكبها ظهور مواقع سياحية مهيأة.

واستجابة للطلب الهام والملح على المواد الأولية للبناء من أجل تشييد المساكن وأخذا بعين الاعتبار لعادات المستهلكين لبعض المناطق في هذا المجال فإن رمال مجاري الوديان والرمال المستخرجة مباشرة أو عن طريق عمليات الجرف تعرف حاليا ضغطا لا مثيل له بالرغم من مجهودات السلطات المختصة لمعالجة هذه الوضعية وذلك من خلال تشجيع استغلال الرمال المفتتة (concassage) كأدوات بديلة.

إن الاستخراج المفرط لرمال شواطئ "المضيق" و"سانية طوريس" تعتبر مثالا نموذجيا وحيا لتدهور المواقع الساحلية لهذه الشواطئ.

كما أن المشاكل الكبرى التي تتسبب فيها أنشطة الإنسان في المناطق الساحلية ترجع بالأساس إلى استغلال الرمال البحرية عن طريق عملية الجرف قرب مصبات واد مارتيل وواد لاو . كما أن الاستهلاك المتزايد للرمال بدون تعويض يكمن أن يخل في المستقبل بالتوازن الهيدرو ديناميكي لهذه المنطقة الذي يظهر تأثرها على الشكل التالي:

- عدم كفاية الرواسب المجددة لكمية الرمال الساحلية،
- تسرب المياه البحرية داخل المواقع القريبة من الساحل،
- ظهور بحيرات متفرقة في الكثبان الرملية التي كانت ثابتة قبل بداية استغلال السواحل،
- انخفاظ وانهيار الكثبان الرملية الثابتة،
- انجراف الكثبان الثابتة مما يؤدي إلى مد المياه البحرية.

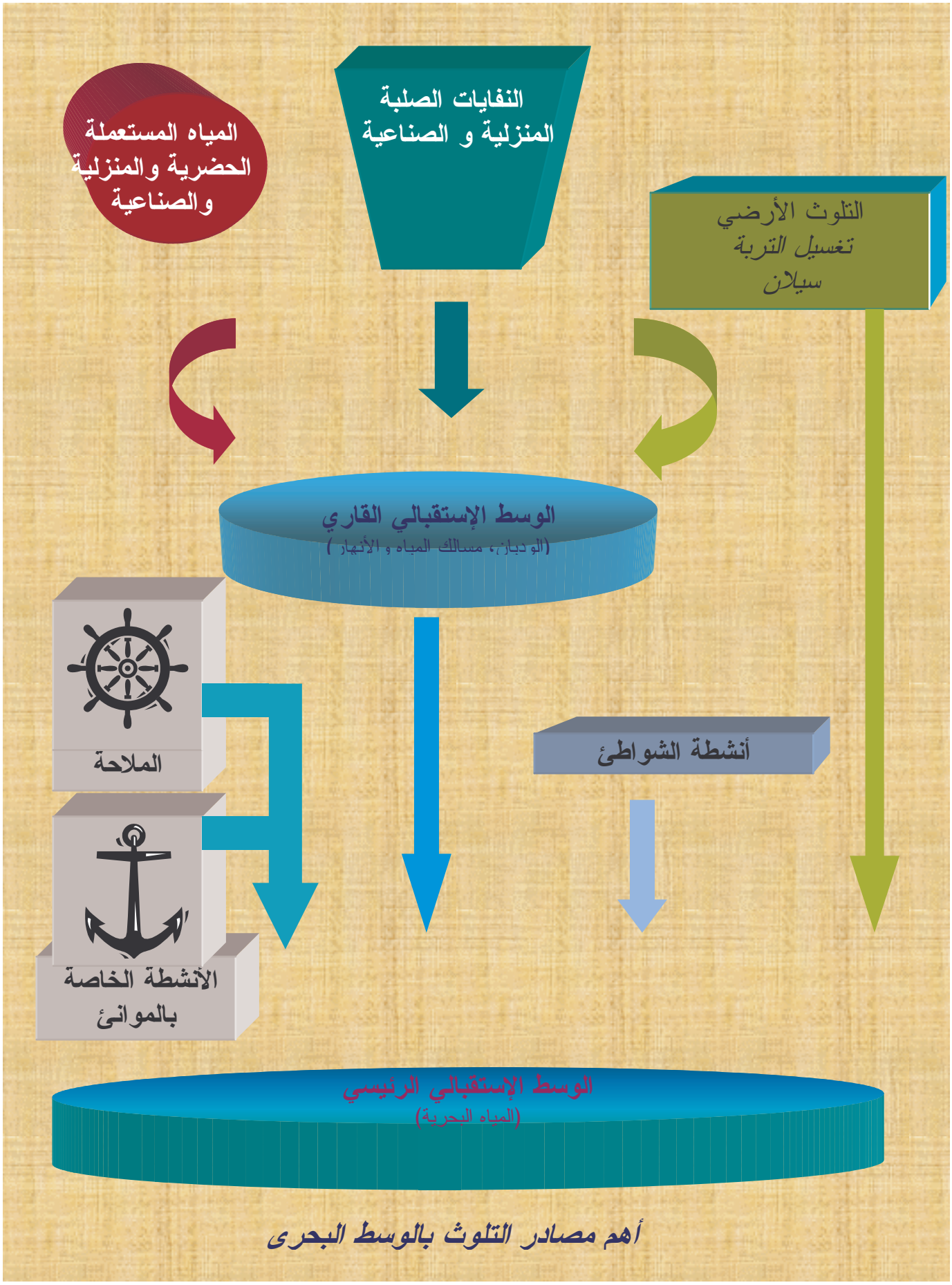

أهم مصادر التلوث بالوسط البحرى

1 برنامج مراقبة جودة مياه السباحة:

مراقبة جودة مياه السباحة:

تمثل الشواطئ المغربية خلال الموسم الصيفي إحدى أهم الأماكن التي يقصدها المواطنون، وقد وضعت في السنوات الأخيرة تحت المراقبة لرصد جودة مياهها وتتبع تأثيرها على صحة المصطافين.

وقد أثبتت مختلف البحوث التي قامت بها وزارة الصحة ووزارة التجهيز وقطاع البيئة، أن الشواطئ الأكثر تلوثا هي الشواطئ الأكثر إقبالا من طرف المصطافين حيث أن بعضها لا يتوفر على أدنى المرافق والتجهيزات الضرورية كما تبين أن هذا التلوث يكون في أغلب الحالات ناتجا عن قذف للمياه المستعملة بدون تصفية.

وقد أظهرت نتائج البحوث المتعلقة بمراعاة الجانب الصحي لأهم الشواطئ المغربية ما يلي:

- 37 %من الشواطئ تعتبر ذات جودة عالية؛
- 47% من الشواطئ تعتبر ذات جودة متوسطة؛
- 11% من الشواطئ ملوثة مؤقتا؛
- 5 % من الشواطئ تعتبر ذات جودة رديئة.

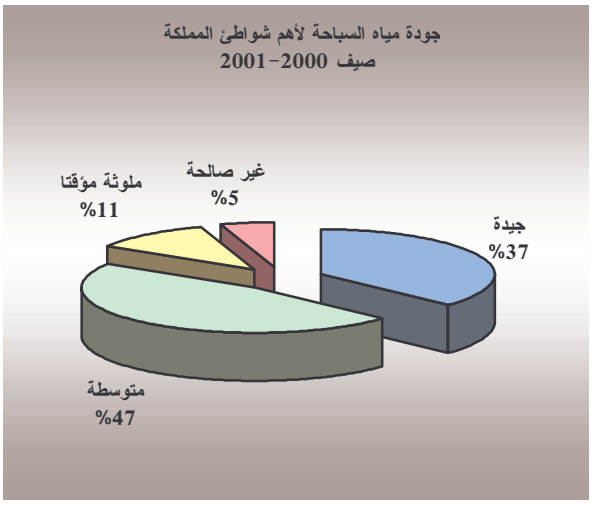

الأنشطة المنجزة للحفاظ على نظافة الشواطئ

تحت الإشراف الفعلي لصاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء، نظمت عدة حملات وطنية من أجل نظافة الشواطئ المغربية.

تدخل هذه الحملات ضمن برنامج "المغرب / نظيف" ومن أهم الأهداف المتوخاة منها نذكر:

- الحد من التأثير السلبي على بيئة الساحل المغربي والعمل على وقاية المواطن من الأمراض؛
- وضع منتوج سياحي رهن إشارة المصطافين يحترم المقاييس الوطنية والدولية، ويكون مؤهلا على الصعيد البيئي والجمالي وكذلك على صعيد التجهيز بالبنيات التحتية وبالمرافق الأساسية؛
- تشجيع روح الشراكة بين الفرقاء المعنيين سواء من القطاع العام أو الخاص من أجل عمل ملموس ومستدام على أرض الواقع؛
- التعبئة الشاملة للإدارة والمواطنين من أجل مسؤولية مشتركة؛
- التوفيق بين ضرورة تحسين حالة الشواطئ والتنسيق بين مختلف الأنشطة المنجزة قطاعيا وموسميا من طرف مختلف المتدخلين المعنيين؛
- وضع نظام دائم لتقييم حالة الشواطئ؛
- إصدار تشريع ملائم (قانون الساحل وقانون يخص دراسات التأثيرات على البيئة).

التدبير المندمج للساحل المغربي

يعد التدبير المندمج للجهات الساحلية المغربية من أهداف التنمية المستدامة لموارد هذه الجهات والتي تستوجب المحافظة على موارد الساحل كما وكيفا ليس فقط من أجل الاستجابة للمتطلبات الحالية ولكن من أجل تأمين فعال ومستدام للأنشطة الاقتصادية والبيئية للأجيال المقبلة.

وباعتبار التدبير المندمج للجهات الساحلية منهجا مركبا يتطلب إشراك جميع الفاعلين الذين يمكن أن تنشأ بينهم نزاعات ومصالح، يجب اقتراع طرق خاصة للوقاية وحل هذه النزاعات، كما يجب اتخاذ قرارات لخلق لجن متخصصة وأجهزة دائمة للمتابعة لإيجاد حلول ملائمة لها لفض هذه النزاعات.
وتسهر وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والبيئة والإسكان المكلفة بالتدبير المندمج للجهات الساحلية على إنجاز جميع مراحل التدبير بمشاركة جميع الأطراف المعنية لها القطاع الخاص والمجتمع المدني. كما أن إعداد الميثاق الوطني لإعداد التراب جاء ليعزز ويدعم المنظور الجديد لتدبير التراب الوطني.

1. ضرورة نهج تدبير مندمج للجهات الساحلية.

يتطلب التدبير المندمج للمناطق الساحلية وضع مقاربة مندمجة كفيلة ب:

- الجمع والتنسيق بين المصالح المتداخلة على مستوى منطقة ساحلية؛
- استغلال موارد الساحل بطريقة تمكن من تحسين المنافع الاجتماعية والاقتصادية لصالح الأجيال الحالية والقادمة بدون الإضرار بهذه الموارد؛
- الحفاظ على النظام الإيكولوجي للساحل.

2. اقتراح المبادئ الأولية للتدبير المندمج للجهات الساحلية.

يعتبر التدبير المندمج خطة عمل دائمة وملائمة لتدبير الموارد من أجل تنمية مستدامة.

وفي هذا الإطار فالتدبير المندمج يتوخى:

- تحديد الموارد الساحلية القابلة للاستغلال دون استنزافها؛
- تجديد الموارد المتلفة من اجل استعمالها من جديد؛
- توجيه مستوى استعمال الموارد بدون تجاوز وبصفة عقلانية؛
- ضمان اندماجية التنوع البيولوجي للأنظمة البيئية الساحلية؛
- تقليص المخاطر المحدقة بالموارد المعرضة للانقراض؛
- احترام الدينامية الطبيعية للساحل ؛
- تشجيع الأنشطة ذات صبغة تكاملية على الأنشطة ذات صبغة تنافسية؛
- العمل على إنجاح الأهداف البيئية والاقتصادية بكلفة أقل وجعلها في متناول المجتمع؛
- تنمية الموارد البشرية وتدعيم القدرات المؤسساتية؛
- تشجيع المساواة الاجتماعية، والعمل بالمقاربة التشاركية؛

- حماية الحقوق التقليدية والمساواة من أجل استغلال الموارد الساحلية.

إن العلاقة بين مختلف هذه المؤشرات مهمة بالنسبة للتخطيط، لتسطير سياسات جديدة وتطبيق وقياس المؤهلات.

بما أن موارد الساحل تستعمل من طرف مجموعة من القطاعات منها الاقتصادية و الاجتماعية، فالتدبير المندمج لا يمكن تحقيقه إلا بتحديد جميع المتدخلين.

ويعتبر التدبير المندمج لموارد الساحل بمثابة تخطيط استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار القيم والمبادئ، والخصوصيات والأولويات المحلية وكذلك الأهداف الشاملة لتنمية وتدبير الموارد الساحلية.

فالتساؤلات مثلا عن الملك العقاري وحقوق الاستعمال لهذه الموارد الساحلية يجب أن تدرج في إطار هذا التدبير المندمج.

3. اقتراح الخطوط التوجيهية للتدبير المندمج للمناطق الساحلية

فبعد تحليل النزاعات والمشاكل المشتركة المتعلقة بالمناطق الساحلية يقترح الخطوط التوجيهية التالية:

- التنسيق بين النمو العمراني والقدرات الاستيعابية للبنيات الأساسية: منع الاستعمالات التي تفوق الطاقة الاستيعابية للمرافق الموجودة ؛
- مراقبة تمركز واستغلال المصانع لاجتناب التأثيرات السلبية على السياحة وعلى الموارد الطبيعية، ويجب على هذه الوحدات الصناعية أن تضع ضمن مخططاتها ميكانيزمات للحد من تلوث الماء والهواء والتربة وكذلك الحد من الأضرار الناجمة عن الضجيج.

يجب أيضا على السياحة أن تدخل ضمن الاستراتيجيات التنموية التي تأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة وحماية الجانب الجمالي للطبيعة، وبشكل يساهم عبر المداخل المحصل عليها في حماية وتحسين حالة المناطق السياحية لجلب المزيد من الزوار.

إن المناطق المخصصة للتربية المائية يجب أن تتمركز بمناطق بعيدة عن الأنشطة الساحلية الملوثة.

- المحافظة على المرافق و البنيات التحتية للصيد البحري ليس فقط من أجل التشغيل والإنتاج الغذائي، ولكن كذلك من أجل صيانة جمالية الطبيعية والاستعمال المعقلن للمحيط الساحلي؛
- الحفاظ على مساحات خالية من التعمير بين المراكز الحضارية وبين الساحل وذلك لتكريس حماية الموارد الساحلية والمحافظة على جمالية الساحل المغربي؛
- منع الاستغلال العشوائي المحاذي للساحل، مع وضع شريط ساحلي يمنع جميع أشكال البناء وتفتح في وجه العموم.